S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/923
6 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبريا، وبخاصة القرارين ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/881) عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا،

وإذ يثني على الدور الايجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في جهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبريا،

وإذ يؤكد أهمية التعاون الكامل والتنسيق الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ كل منهما لولايته،

وإذ يلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته الأطراف الليبرية مؤخرا نحو حل النزاع بالوسائل السلمية، بما في ذلك إعادة إقرار وقف إطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة الجديد، وإبرام اتفاق بشأن جدول زمني لتنفيذ العملية السلمية من وقف إطلاق النار حتى الانتخابات،

وإذ يلاحظ أيضا أن الأطراف الليبرية تبدو أكثر تصميما من أي وقت مضى على اتخاذ خطوات ملموسة نحو استعادة السلام والاستقرار في بلدها،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار وتأخيرات في عملية فض الاشتباك بين القوات،

وإذ يعرب أيضا عن تقديره للدول الافريقية التي أسهمت ولا تزال تسهم بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا،

95-34885 101195 101195

وإذ يثني أيضا على الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة دعما للعملية السلمية بما في ذلك تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لليبريا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تعديل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بحيث تحدد على النحو التالي:

(أ) بذل مساعيها الحميدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاقات السلام والتعاون معهما لهذا الغرض؛

(ب) التحقيق في جميع ادعاءات انتهاك وقف إطلاق النار التي تبلغ إلى لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، والتوصية بالتدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات، وموافاة الأمين العام بتقارير بناء على ذلك؛

(ج) رصد الامتثال للترتيبات العسكرية الأخرى لاتفاقات السلام، بما في ذلك فض الاشتباك بين القوات ونزع السلاح والتقيد بحظر الأسلحة، والتحقق من تطبيقها بطريقة غير متحيزة؛

(د) تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في الحفاظ على مواقع التجميع التي اتفق عليها كل من فريق الرصد والحكومة الانتقالية والفصائل المتحاربة، وفي تنفيذ برنامج لتسريح المحاربين، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية؛

(هـ) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لأنشطة المساعدة الإنسانية؛

(و) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى الأمين العام، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، للجماعات المحلية لحقوق الإنسان في جمع التبرعات للتدريب والدعم السوقي؛

(ز) مراقبة عملية الانتخاب والتحقق منها، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية التي ستجرى وفقا لأحكام اتفاقات السلام؛

٣ - يقرر أن يكون الحد الأقصى لعدد المراقبين العسكريين هو ١٦٠ مراقبا؛

٤ - يرحب أيضا في هذا السياق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المفهوم الجديد لعمليات البعثة؛

٥ - يطلب إلى جميع الأطراف الليبرية أن تحترم جميع الاتفاقات والالتزامات التي تعهدت بها وأن تنفذها تنفيذا كاملا وسريعا وبخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار ونزع السلاح وتسريح المحاربين والمصالحة الوطنية، واضعة في اعتبارها أن مسؤولية استعادة السلام والديمقراطية في ليبريا تقع أساسا على عاتق الفصائل الليبرية التي وقعت اتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/742)،

٦ - يحث الدول الأعضاء على أن تقدم دعما إضافيا إلى عملية السلام في ليبريا بالتبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا، ويشجع، في هذا الخصوص، الدول التي تعهدت بتقديم مساعدة على الوفاء بالتزاماتها؛

٧ - يحث أيضا جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة المالية والسوقية وغيرهما من أشكال المساعدة دعما لفريق الرصد لتمكينه من الاضطلاع بولايته، وبخاصة فيما يتعلق بتجميع الفصائل الليبرية ونزع أسلحتها؛

٨ - يرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر تقديم المساعدة إلى ليبريا الذي عقد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛

٩ - يؤكد مجددا أن استمرار دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في ليبريا مرهون باستمرار التزام الأطراف الليبرية بتحقيق المصالحة الوطنية بما يتسق مع عملية السلام؛

١٠ - يحث الحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتجنب وقوع حوادث أخرى لانتهاكات وقف إطلاق النار وللمحافظة على زخم عملية السلام؛

١١ - يذكّر جميع الدول بالتزاماتها بالتقيد الصارم بالحظر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) وعرض جميع حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥)؛

١٢ - يطلب من فريق الرصد اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي البعثة وموظفيها المدنيين، وفقا للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في تنفيذ اتفاق كوتونو (S/26272) والمفهوم الجديد للعمليات؛

١٣ - يؤكد ضرورة توثيق الاتصال وتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الرصد فيما يضطلعان به من أنشطة تنفيذية على جميع الصعد؛

١٤ - يطالب مرة أخرى جميع الفصائل في ليبريا بالاحترام التام لمركز أفراد فريق الرصد والبعثة فضلا عن المنظمات والوكالات التي تقوم بإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أرجاء ليبريا، ويطالب كذلك بأن تيسر تلك الفصائل عمليات إيصال هذه المساعدة وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية؛

١٥ - يؤكد ضرورة تحسين التنسيق في تنفيذ عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة توطين المشردين داخليا؛

١٦ - يؤكد أيضا أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبريا، وضرورة القيام فورا بإصلاح نظام السجون في هذا البلد؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تقريرا مرحليا عن الحالة في ليبريا، بما في ذلك تنفيذ الولاية المعدلة للبعثة والمفهوم الجديد لعملياتها؛

١٨ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وجميع أفراد البعثة للجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة في ليبريا؛

١٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

- - - - -